

Distr.
GENERAL

S/1999/822
26 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام
الى رئيس مجلس الأمن

قمت في رسالتي الموجهة اليكم في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ المتعلقة بالاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية (S/1999/786) بإبلاغكم بقراري بدء التسجيل في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشرط ملاحظة حدوث تحسينات هامة وملموسة في الحالة الأمنية في المستقبل القريب.

ويسعدني إبلاغكم بأنه قد جرى الآن فتح ٢٠٠ مركز للتسجيل في أرجاء تيمور الشرقية خلال الأيام العشرة الأولى من التسجيل، ولم تحدث سوى حالات إغلاق مؤقتة عارضة بسبب مشاكل متصلة بالأمن المحلي. وفي فترة الأيام العشرة هذه، تم تسجيل ٨٩٣ ٢٣٩ شخصا من أبناء تيمور الشرقية، منهم ٧١٦ ٢٣٣ شخصا جرى تسجيلهم في تيمور الشرقية ذاتها، وتم تسجيل الباقين في مراكز التسجيل الخارجية.

وأظهرت الأحوال الأمنية في عدد من الأقاليم دلائل تحسن. ويعزى هذا التطور الإيجابي الى حد ما الى القدر الأكبر من التعاون الذي تبديه حاليا السلطات الإندونيسية، وخاصة الشرطة، مع نظرائها في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وما زالت مع ذلك الأحوال الأمنية السائدة غير كافية عموما. وظلت التهديدات المستمرة من جانب مجموعات الميليشيا المسلحة سائدة على وجه الخصوص في المناطق الغربية من تيمور الشرقية. وتتمثل إحدى العواقب الوخيمة لهذه الحالة في أن عشرات الآلاف من المشردين داخليا لا يزالون غير قادرين على العودة الى منازلهم في أمان. وما زالت المناطق التي نزح منها أكبر عدد من المشردين، وخاصة كوفاليمبا وبوبونارو ولكويكا خاضعة للسيطرة المحكمة من جانب الميليشيا. وتتعاون بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية في تعزيز قدرة المشردين على العودة الى مساكنهم وضمان تمتعهم بحق الاقتراع، لكن يلزم مزيد من العمل للسيطرة على المجموعات المسلحة.

ويبدي شعب تيمور الشرقية إصرارا جديرا بالثناء على المشاركة في الاستطلاع الشعبي رغم التهديدات المستمرة. وأعزم لذلك مواصلة التسجيل على أساس أن السلطات الإندونيسية ستتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتحقيق مزيد من التحسينات اللازمة في الحالة الأمنية والتصدي

على وجه الاستعجال لمشكلة المشردين داخليا. وسيتوقف إكمال التسجيل ومواصلة عملية الاستطلاع الشعبي على مدى اقتناعي بتحقيق هذه التحسينات واستمرارها. وإنني واثق من أن مجلس الأمن يدرك أن الأحوال التي يلزم توافرها لعملية تقنية الى حد كبير من قبيل التسجيل هي أقل صرامة بشكل ملحوظ من تلك اللازم توافرها في شن الحملات المؤدية الى الاستطلاع.

وقد قمت بإبلاغ حكومتي إندونيسيا والبرتغال بقراري، وسيواصل ممثلي الخاص إطلاعي على الحالة في تيمور الشرقية وسأواصل إبقاء مجلس الأمن على علم كامل بالتطورات.

(توقيع) كوفي ع. عنان

- - - - -